

المقال



وقفُ حقوق الارتفاق «مفهومٌ قديمٌ بتطبيقاتٍ حديثة»

Waqf of Easements “An Ancient Concept with Modern Applications”

د. محمود مصطفى حلمي*

ملخص المقال:

يتناول هذا المقال مفهوم وقف حقوق الارتفاق وأهميته في تيسير حياة الناس، والحاجة إلى إحيائه في المدن الحديثة، ويستعرض المفهوم الشرعي لحقوق الارتفاق وأهميتها التاريخية (كحق الشرب والمرور والمجرى)، ودورها في تيسير حياة الناس في الماضي. كما يقترح المقال تطبيقات معاصرة لهذا المفهوم في سياقات المدن الحديثة (كمجمعات سكنية، ومناطق عامة، ومشاريع تنموية، والوصول إلى الخدمات)، ويحلل التحديات التي تواجه تطبيق هذا الوقف في العصر الحديث (كغياب الإطار القانوني، وصعوبة التقويم والإدارة، ونقص الوعي)، ويقترح آليات عملية لتجاوزها (كوضع إطار قانوني، وتطوير نماذج موحدة، واستخدام التقنية، ونشر الوعي، وبناء الشراكات). يؤكد المقال أن إحياء هذا المفهوم وتطبيقه بآليات معاصرة يُسهمان في تعزيز دور الوقف في خدمة المجتمع المعاصر وتحقيق التكافل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الوقف، حقوق الارتفاق، تطبيقات معاصرة، تيسير حياة الناس، المدن الحديثة، التكافل الاجتماعي.

* طبيب وكاتب، وباحث دراسات إسلامية. البريد الإلكتروني: mmhelmy2015@gmail.com

Abstract:

This article discusses the concept of Waqf of Easements and its importance in facilitating people's lives, highlighting the need to revive it in modern cities. It reviews the Sharia concept of easements and their historical significance (such as the right of water, passage, and flow), and their role in easing people's lives in the past. The article proposes contemporary applications for this concept in modern urban contexts (such as residential complexes, public areas, development projects, and access to services). It analyzes the challenges facing the application of this Waqf in the modern era (such as the lack of a legal framework, difficulty in evaluation and management, and lack of awareness) and suggests practical mechanisms to overcome them (such as establishing a legal framework, developing standard models, utilizing technology, promoting awareness, and building partnerships). The article confirms that reviving and applying this concept with contemporary mechanisms contributes to enhancing the role of Waqf in serving contemporary society and achieving social solidarity.

Keywords: Waqf, Easements, Contemporary applications, Easing people's lives, Modern cities, Social solidarity.

المقدمة:

يُمثل الوقف في مسيرة الحضارة الإسلامية شرياناً حيوياً، يغذي جسد المجتمع ويُسهّم في نموه وتطوره على مرّ العصور، فلم يقتصر على حبس الأصول التي تدرّ ريعاً يُصرف على الفقراء والمساكين أو دعم المساجد والمدارس فحسب، بل امتدّ ليشمل أنواعاً عديدة من الأصول والمنافع والحقوق التي تُقدم خدمات ومنافع بشكل مباشر للمجتمع. لقد أدرك الواقفون في تلك العصور الفهم العميق لمقاصد الشريعة في تيسير حياة الناس ورفع الحرج عنهم، فوجهوا جانباً من أموالهم أو أعيانهم لدعم هذه المنافع والخدمات، ومن أبرز هذه الأوقاف التي ربما لا تلقى الاهتمام الكافي في العصر الحديث -رغم أهميتها في تيسير حياة الناس- وقف حقوق الارتفاق.

حقّ الارتفاق -في مفهوم الفقه الإسلامي- هو حقّ عينيّ مقرر لمنفعة عقار يملكه شخص على عقار آخر يملكه شخص آخر، يخول صاحب العقار الأول (العقار المرتفق) القيام ببعض الأعمال أو استعمال جزء من العقار الثاني (العقار المرتفق به) لمنفعة عقاره، مع بقاء ملكية العقار المرتفق به لصاحبه⁽¹⁾. هذا التعريف الدقيق الذي يبرز طبيعة حقّ الارتفاق كحقّ عينيّ لا شخصيّ، مما يعني أنه مرتبط

(1) ينظر: المغني، عبد الله بن أحمد ابن قدامة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، القاهرة: دار هجر، 1417هـ / 1997م، ج9، ص3-11.

بالعقار المرتفق لا بشخص صاحبه، ويتنقل مع انتقال ملكية العقار. ومن أشهر أنواع حقوق الارتفاق التي نظمها الفقهاء ووردت في المصادر الفقهية بتفصيل بالغ: حقُّ الشرب⁽¹⁾ (حقُّ صاحبِ العقار في أخذ الماء من عقار آخر)، وحقُّ المرور⁽²⁾ (حقُّ صاحبِ العقار في المرور عبر عقار آخر)، وحقُّ المجرى⁽³⁾ (حقُّ صاحبِ العقار في إجراء مجرى للمياه عبر عقار آخر)، وحقُّ المسيل⁽⁴⁾ (حقُّ صاحبِ العقار في مسيل الماء في عقار غيره)، وحقُّ التعلية⁽⁵⁾ (حقُّ البناء على جدار الجار)، وغيرها من الحقوق التي تتعلق بمنفعة عقار على عقار آخر.

وقفُ حقوق الارتفاق يعني تخصيص منفعة حق الارتفاق الذي يملكه الواقف لوجهٍ من وجوه البر والخير العام أو الخاص، أو لجهة معينة⁽⁶⁾. فكما يُمكن وقفُ عين تدرُّ ريعاً يُصرف في مصارف شرعية كالوقف على الأعيان، يُمكن أيضاً وقفُ منفعة حق الارتفاق التي تُقدم خدمة أو منفعة للغير بشكل مباشر. وتبرز مشروعية وقف هذه الحقوق من عموم الأدلة الشرعية التي تحث على فعل الخير والإحسان بجميع سبله وأشكاله، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا﴾⁽⁷⁾، ومن القواعد الفقهية الكلية التي تُبيح وقف كل ما يُقدم منفعة مباحة للمجتمع وتُحقق مصلحة للناس، ما دامت لا تتعارض مع نص شرعي صريح أو قاعدة شرعية كلية⁽⁸⁾. فالمنفعة المتحققة من وقف حق الارتفاق هي منفعة مباحة (كشرب الماء النقي، أو المرور في طريق آمن) ومرغوبة شرعياً؛ لما فيها من تيسير على الناس ورفع

(1) ينظر: الوقف: أحكامه وأنواعه، سلسلة «الفقه الإسلامي»، مصطفى أحمد الزرقا، منشورات عن جامعة دمشق، 1967م، ص 15-20.

(2) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علاء الدين علي بن سليمان المرادوي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر، 1415هـ/1995م، ص 13، 16.

(3) ينظر: الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط 1، 1417هـ/1997م، ص 3، 5.

(4) ينظر: المحل بالآثار، علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ط 1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1390هـ/1970م، مسألة 1144، ج 6، ص 44.

(5) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 2، 1406هـ/1986م، ج 5، ص 143.

(6) ينظر: الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، تحقيق: علي بن محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م، ص 7، 54.

(7) سورة المائدة، جزء من الآية: 2.

(8) ينظر: الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م، ص 327.

للحرج عنهم، مما يتفق مع مقاصد الشريعة في تحقيق المصالح العامة والخاصة⁽¹⁾. وقد نصَّ الفقهاء على جواز وقف حقَّ الشرب وحقَّ المرور وغيرهما⁽²⁾، واختلفوا في بعض التفاصيل المتعلقة بشروطه وآلياته، مما يُبرز شمولية الفقه وقدرته على تنظيم مثل هذه الحقوق التي تُقدم منافع للناس.

أهمية وقف حقوق الارتفاق في تيسير حياة الناس

لقد أدَّى وقف حقوق الارتفاق دوراً مهماً وملموساً في تيسير حياة الناس في التاريخ الإسلامي، خاصةً في المناطق التي قد يعاني فيها الناس من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالماء والطرق، أو في المناطق التي تتطلب جهداً إضافياً للوصول إلى هذه الخدمات. تُشير المصادر التاريخية⁽³⁾ وكتب الوقف⁽⁴⁾ إلى نماذج متعددة لهذا الوقف، مما يُبرز أهميته العملية عبر العصور وكيف كان يُسهم في بناء البنية التحتية الأساسية للمجتمع وتيسير حياة الأفراد.

من هذه النماذج التاريخية البارزة التي تُظهر أهمية وقف حقوق الارتفاق:

1- وقف الآبار والعيون: كانت تُشكل مصدراً رئيساً للمياه في كثير من المناطق، خاصةً في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة أو المناطق التي يندر فيها وجود الأنهار أو العيون. لقد كان وقف الآبار والعيون التي يُتاح الشرب منها لعموم المسلمين والحيوانات مثلاً حياً على وقف حق الشرب. تُشير المصادر إلى آبار وُقفت لمنفعة المسلمين في الطرق الصحراوية، أو في المدن التي تندر فيها مصادر المياه؛ لِيُسهم هذا الوقف في توفير خدمة أساسية ضرورية للناس، ورفع الحرج عنهم في السفر أو الإقامة⁽⁵⁾. كما وُقفت عيون كاملة لِيُتاح الانتفاع بمائها لعموم الناس، مثل عين زبيدة التي أمرت بها زبيدة زوجة هارون الرشيد (216هـ) لِتزوّد مكة المكرمة والمدينة المنورة بالماء، ووُقفت أيضاً على أراضي مساجد ومدارس لِيُنتفع بها الطلبة والمصلون في تلك العصور.

(1) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ط9، دمشق: دار الفكر، 1432هـ / 2011م، ج8، ص6075-6076.

(2) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ط2، بيروت: دار الفكر، 1412هـ / 1992م، ج4، ص430.

(3) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج11، ص359.

(4) ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، القاهرة: مكتبة الآداب، 1424هـ / 2004م، ص116.

(5) ينظر: دراسات في الوقف الإسلامي، محمد قاسم الشوم، بيروت: دار المقتبس، ط2، 1440هـ / 2019م، ص1-20.

2- وقفُ الأجزاء من الأراضي للمرور: كانت تُشكل أجزاء من الأراضي مملوكة لأفراد عوائق أمام حركة الناس أو الحيوانات أو القوافل في بعض المناطق، خاصةً في المناطق الوعرة أو المناطق التي تحتوي على موانع طبيعية. لقد كان وقفُ حق المرور على هذه الأجزاء من الأراضي التي تُعدُّ ممرًا ضروريًا مثلاً بارزاً على تيسير حركة التجارة والنقل، مما يُسهل في دعم النشاط الاقتصادي. تُشير المصادر إلى طرق أو ممرات وقفت للمسلمين في مناطق محددة يُسهل عليهم الوصول إلى وجهاتهم دون الحاجة إلى سلوك طرق أطول أو أكثر صعوبة، مثل الطرق التي تربط بين المدن المختلفة أو الطرق التي تؤدي إلى المساجد والمدارس أو الأسواق.

3- وقفُ القناطر والجسور: كانت تُبنى القناطر والجسور على الأنهار أو الأودية لتُسهل عبورها، ويُوقف حق المرور عبرها للمشاة أو الحيوانات أو العربات، أو حتى لتُشكل جزءاً من طريق موقوف. هذا النوع من الوقف يُعدُّ مثلاً على تيسير حركة النقل والتجارة في المناطق التي تحتوي على عوائق مائية كبيرة، مما يُسهل في دعم النشاط الاقتصادي وخدمة المجتمع بشكل مباشر، ومن أشهرها قنطرة أبي العباس التي بناها أبو العباس أحمد بن طولون في مصر ووقفها على المسلمين.

4- وقفُ المجرى لإيصال المياه: كان المجرى يُستخدم لإيصال الماء اللازم لسقي الأراضي الزراعية أو لسقي الأوقاف الأخرى التي تحتاج إلى الماء (كالمدارس والمساجد والبساتين الموقوفة). وقفُ حق المجرى يُعدُّ مثلاً على تيسير عملية الري، مما يضمن استمرارية الزراعة وتوفير الغذاء، ويُسهل في دعم النشاط الاقتصادي المرتبط بالزراعة. كما وقفت مجارٍ للماء لتزويد المدن والمساجد والمدارس بالماء، مثل مجرى العيون بمصر⁽¹⁾.

لقد أدرك الواقفون في تلك الفترات الفهم العميق لحاجة المجتمع إلى هذه الحقوق في توفير سبل العيش الكريمة، فخصّصوا جانباً من أموالهم أو أعيانهم لدعمها بشكل دائم ومستمر، ووضعوا شروطاً محددة لضمان استمرارية هذه المنافع للمستحقين. كما اهتمت الجهات المسؤولة عن الأوقاف (كديوان الأوقاف، والمحاكم الشرعية) بتنظيم هذه الحقوق وإدارتها، وتسجيلها في السجلات الرسمية، لضمان وصول المنافع إلى جميع أفراد المجتمع بشكل عادل ومنظم، ومنع التعدي عليها. إن دراسة هذه النماذج التاريخية -كما وردت في المصادر وكتب الوقف- تُبرز أهمية هذا المفهوم في تحقيق التكافل الاجتماعي وخدمة المجتمع من خلال

(1) ينظر: المرجع السابق نفسه لنقطة مختلفة.

توجيه أموال الوقف نحو تحقيق منافع ملموسة ومباشرة للناس، وتُظهر كيف كانت هذه الحقوق الموقوفة جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية للمجتمع في تلك العصور.

تطبيقات معاصرة لوقف حقوق الارتفاق في سياقات المدن الحديثة

في عصرنا الحديث، ومع التطور العمراني المتسارع الذي تشهده المدن الحديثة ونموها المتزايد وتعقيد بنيتها وشبكاتها، وتزايد الحاجة إلى حلول مبتكرة لتيسير حياة الناس وضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية بشكل سلس وفعال، يمكن إحياء مفهوم وقف حقوق الارتفاق وتطبيقه في سياقات المدن الحديثة ليسهم في حلّ بعض هذه التحديات، ويُعزّز دور الوقف في خدمة المجتمع المعاصر في مجالات متعددة. يمكن اقتراح تطبيقات معاصرة لهذا المفهوم تُركّز على تحقيق منافع عامة للمجتمع في سياقات المدن الحديثة، ومن هذ التطبيقات المقترحة التي تتناسب مع طبيعة المدن الحديثة:

1- وقف حق المرور في المجمعات السكنية والتجارية الكبرى: في المجمعات السكنية أو التجارية الكبيرة التي قد تحتوي على طرق خاصة أو ممرات تابعة لعقارات محددة، والتي تُعدّ جزءاً من البنية الداخلية للمجمع، يمكن لأصحاب هذه العقارات (سواء أكانوا أفراداً أم شركات أم هيئات إدارية) وقف حق المرور على هذه الطرق أو الممرات لِيُتاح لجميع قاطني المجمع أو زواره المرور عبرها بسهولة ويسر، مما يُسهّل الحركة ويُخفّف من الازدحام ويُحسّن من جودة الحياة داخل المجمع، خاصة في الأوقات التي تشهد ذروة الازدحام أو في الأوقات التي لا تتوفر فيها طرق بديلة ميسرة⁽¹⁾.

2- وقف حق الشرب في المناطق العامة والمدن الجديدة: في المناطق العامة كالحدائق والمتنزهات والميادين، أو في المدن الجديدة التي قد تعاني من نقص في البنية التحتية للمياه، يمكن وقف حق الشرب من آبار تُحفر خصيصاً لذلك، أو محطات تحلية صغيرة، أو نقاط توزيع مياه موقوفة، لِيُتاح لعموم الناس الحصول على مياه الشرب النقية مجاناً، مما يسهم في تيسير حياتهم وتوفير خدمة أساسية ضرورية، ويُقلّل من الحاجة إلى شراء المياه المعبأة أو استخدام المياه غير الصالحة للشرب.

(1) ينظر: تحديات التخطيط العمراني في المدن العربية الكبرى «دراسة تحليلية»، أحمد محمد علي، مجلة دراسات عمرانية، العدد 15، السنة 10، 1440هـ / 2018م، ص 45-60.

3- وقفُ حقِّ المجرى في المشاريع التنموية: في المشاريع التنموية الكبرى كالمدن الجديدة، أو المناطق الصناعية المخطط لها، أو المناطق الزراعية التي تعتمدُ على الريِّ، يمكنُ وقفُ حقِّ المجرى لإجراء قنوات الريِّ، أو قنوات الصرف الصحيِّ، أو مجاري المياه عبر أراضٍ مملوكة لأفراد أو شركات لخدمة المشروع وعموم المستفيدين منه، مما يضمنُ استمرارية المشروع وتحقيق أهدافه التنموية في مجالات الزراعة أو الصناعة أو البنية التحتية اللازمة لها. هذا النوع من الوقف يُعدُّ مهمًّا للمشاريع التي تعتمد على شبكات الريِّ أو الصرف التي تمرُّ عبر عقارات متعددة (1).

4- وقفُ حقوق الارتفاق المرتبطة بالوصول إلى الخدمات: يمكنُ وقفُ حقوق الارتفاق التي تُسهِّل الوصول إلى خدمات معينة تُعدُّ ضروريةً للناس في المدن الحديثة، كحقِّ الوصول إلى مراكز التسوق الكبرى، أو المستشفيات، أو المدارس، أو محطات النقل العام، أو المرافق الترفيهية، عبر عقارات خاصة يملكها أفراد أو شركات، مما يُسهِّل على الناس الوصول إلى هذه الخدمات الضرورية ويُقلِّل من الجهد والوقت اللازمين لها، ويُساهم في تحسين جودة الحياة في المدن (2).

آليات تطبيق وقف حقوق الارتفاق في العصر الحديث

يتطلبُ تطبيقُ مفهوم وقف حقوق الارتفاق في سياقات المدن الحديثة وضعَ آليات عملية وقانونية تُسهِّل تطبيقه وتضمن شفافية إدارته واستمرارية منافعه للمجتمع، بناءً على تحليل التجارب المبلغ عنها في المصادر المنشورة والتطورات القانونية المعاصرة (3)، وذلك على النحو الآتي:

1- وضع إطار قانوني وتشريعي واضح: يجب على الدول إصدار قوانين أو تعديل القوانين القائمة لتنظم وقف حقوق الارتفاق بشكل واضح ودقيق، مع تحديد الشروط الشرعية اللازمة لصحته (كشروط الواقف، ونوع الحق الموقوف، والمستفيدين، وكونه منفعةً مباحةً)، وآليات تسجيله وتوثيقه في السجلات العقارية والرقمية؛ لضمان حجتيه القانونية وقبوله كدليل رسمي في الإثبات، مما يُشجِّع الواقفين على هذا النوع من الوقف.

(1) ينظر: التوظيف الأخلاقي والسلوك المهني في قوانين الوقف الحديثة، عبد الكريم بناني، مجلة أوقاف، العدد 45.

(2) ينظر: نماذج وقفية ناجحة، مؤسسة أمانة الأوقاف، مجلة أوقاف، العدد 36، 2020م.

(3) ينظر: إدارة الأوقاف بين التحديات والتطوير، مجلة أوقاف، العدد 43، 2022م.

2- تطوير نماذج لعقود وقفٍ موحدة: يمكنُ تطويرُ نماذجٍ لعقود وقفٍ محددة لأنواع حقوق الارتفاق المختلفة (مثل حقَّ الشرب، وحقَّ المرور، وحقَّ المجرى، وغيرها) لِتُسهِّلَ عملية الوقف على الواقفين والجهات المستفيدة من الوقف، ولضمان توافق هذه العقود مع الشريعة والقانون، مما يُسهِّمُ في نشر هذا النوع من الوقف.

3- استخدام التقنية الحديثة في التوثيق والإدارة: يمكنُ استخدام التقنية الحديثة في توثيق حقوق الارتفاق الموقوفة رقمياً، وتخزينها في قواعد بيانات رقمية آمنة وموثوقة، وإتاحة الوصول إليها للمختصين والجمهور (وفق ضوابط الخصوصية والسرية التي تضمنُ حماية المعلومات)، لتسهيل إدارتها ومتابعة شؤونها، مما يُقلِّلُ التكاليف ويزيدُ الكفاءة في إدارة هذه الأوقاف.

4- نشر الوعي بمفهوم وقف حقوق الارتفاق: يجبُ على الجهات المسؤولة عن الوقف (كالأمانات العامة للأوقاف)، والجهات الحكومية المعنية بالخدمات الأساسية (كالماء والطرق والإسكان)، والجمعيات الخيرية، ووسائل الإعلام، نشرُ الوعي بمفهوم وقف حقوق الارتفاق وأهميته في خدمة المجتمع، لِتشجّع الواقفين على تخصيص جزءٍ من حقوق الارتفاق التي يملكونها لوجوه البرِّ والخير العامِّ، وبيانِ الأثر الإيجابي لهذا الوقف على حياة الناس.

5- بناء شراكات بين الجهات المعنية: يمكنُ بناءُ شراكات قوية ومستدامة بين الجهات المسؤولة عن الوقف، والجهات الحكومية المعنية بالخدمات الأساسية، والجمعيات الخيرية العاملة في نفس المجالات، والمؤسسات المتخصصة، لِتُحدِّدَ المشكلات التي يمكنُ لوقف حقوق الارتفاق أن يُسهِّمَ في حلِّها، وتطوير آليات مشتركة لِتطبيق هذه الأوقاف وإدارتها ومتابعة شؤونها بشكل فعال، مما يُعزِّزُ التنسيق بين هذه الجهات.

التحديات التي تواجه وقف حقوق الارتفاق في العصر الحديث وسبلُ تجاوزها

رغم أهمية وقف حقوق الارتفاق ودوره المحتمل في خدمة المجتمع المعاصر وتيسير حياة الناس، إلا أنَّ تطبيقه في سياقات المدن الحديثة يواجهُ بعضَ التحديات التي يجب دراستها ووضعُ الحلول المناسبة لها لضمان نجاحه وتحقيق مقاصده الشرعية، ومن هذه التحديات التي تُشيرُ إليها الدراسات المنشورة⁽¹⁾.

(1) ينظر: أثر التوعية الوقفية على تعزيز ثقافة الوقف، د. جميلة تلوت، مجلة أوقاف، العدد 44، 2023م.

1- غيابُ الإطارِ القانونيِّ الواضح: يُعدُّ غيابُ الإطارِ القانونيِّ والتشريعيِّ الواضح الذي يُنظِّم وقف حقوق الارتفاق في كثير من الدول تحديًا رئيسًا، مما يؤدي إلى صعوبة تسجيل هذه الحقوق وتوثيقها وإثباتها في السجلات الرسمية، ويعيق قبولها كدليل قانونيٍّ في النزاعات، ويُصعِّبُ على الواقفين تخصيصها لوجوه الخير التي أرادوها.

2- صعوبةُ تحديدٍ وتقويمِ حقوق الارتفاق: قد تكون حقوق الارتفاق في المدن الحديثة معقدة وغير واضحة في بعض الأحيان (كنظام ملكية الشقق والأدوار، أو تعقيد شبكات الخدمات)، مما يُصعِّبُ عمليةَ تحديدِها وتقويم قيمتها بدقة عند الرغبة في وقفها، ويؤثرُ على تحديد المصروف المناسب لها.

3- تحدياتُ إدارةِ الحقوق الموقوفة: تُعدُّ إدارة حقوق الارتفاق الموقوفة مهمةً معقدةً، تتطلب خبرة ومعرفة بطبيعة هذه الحقوق وآليات تطبيقها في سياقات المدن الحديثة، وقد تواجه الجهات المسؤولة عن الأوقاف صعوبةً في إدارتها بفعالية، خاصةً في حال كانت هذه الحقوق متعددة أو مرتبطةً بعقارات مختلفة، أو تتطلب صيانةً مستمرة.

4- نقصُ الوعي بمفهوم وقف حقوق الارتفاق: يُعدُّ نقصُ الوعي بمفهوم وقف حقوق الارتفاق وأهميته في خدمة المجتمع بين الواقفين المحتملين والمستفيدين والجمهور تحديًا آخر يُضعف من الإقبال على هذا النوع من الوقف، ويُقلل من الاستفادة منه.

لتجاوز هذه التحديات يُمكنُ اقتراحُ سبل عملية، منها: تطوير الأطر القانونية والتشريعية لتنظيم وقف حقوق الارتفاق بشكل واضح وفعال، ووضع آليات واضحة ومبسطة لتحديد وتقويم حقوق الارتفاق التي يمكن وقفها، وتدريب الكوادر البشرية في المؤسسات الوقفية على إدارة حقوق الارتفاق الموقوفة، وتنظيم حملات توعية لنشر الوعي بمفهوم وقف حقوق الارتفاق بين مختلف فئات المجتمع.

الخاتمة

يخلصُ هذا المقال إلى التأكيد على أنَّ وقف حقوق الارتفاق هو مفهوم شرعي أصيل ذو أهمية بالغة في تيسير حياة الناس وخدمة المجتمع، وقد أدى دورًا مهمًّا في التاريخ الإسلامي في توفير خدمات أساسية كالماء والطرق.

مع التطور العمراني وتزايد الحاجة إلى حلول مبتكرة في المدن الحديثة، يُمكن إحياء مفهوم وقف حقوق الارتفاق وتطبيقه بآليات معاصرة، كوقف حق المرور في المجمعات السكنية، ووقف حق الشرب في المناطق العامة، ووقف حق المجري في المشاريع التنموية، لِيُسهم في حل بعض المشكلات المرتبطة بالوصول إلى الخدمات الأساسية.

رغم التحديات التي تواجه تطبيق وقف حقوق الارتفاق في العصر الحديث (كغياب الإطار القانوني الواضح، وصعوبة التقييم والإدارة، ونقص الوعي)، إلا أنَّ تجاوز هذه التحديات ممكنٌ من خلال وضع آليات عملية وقانونية، كنشر الوعي بمفهومه، وتطوير التشريعات، وبناء شراكات بين الجهات المعنية.

يوصي المقال بوضع إطار قانوني وتشريعي واضح لوقف حقوق الارتفاق في جميع الدول، وتطوير نماذج لعقود وقف موحدة، واستخدام التقنية الحديثة في توثيقه وإدارته، ونشر الوعي بمفهومه بين الواقفين والمستفيدين والجمهور، وبناء شراكات بين الجهات المعنية لِتُسَهِّل تطبيق هذا النوع من الوقف.